



تسعير التحويل وتحديات الرقابة المحاسبية

من منظور محاسبي ضريبي

دراسة حالة الشركات العالمية للنفط العاملة في ليبيا

د. سعاد عياش علي امعرف

أستاذ مساعد- كلية الاقتصاد- جامعة سرت

s.ayash@su.edu.ly



<https://www.doi.org/10.58987/dujhss.v3i6.29>

تاريخ الاستلام: 2025/06/24 ؛ تاريخ القبول: 2025/08/07 ؛ تاريخ النشر: 2025/09/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل بعض الثغرات العملية في تنفيذ اتفاقيات مقاسمة الإنتاج بين الدولة الليبية والشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط من زاوية محاسبية رقابية؛ من خلال التركيز على آلية تسعير النفط الخام من قبل الشركات الأجنبية وتأثير ذلك على إيرادات الدولة؛ في هذا الإطار تظهر إشكالية جوهرية تتعلق باستخدام الشركات لآليات تسعير غير عادلة تقضي إلى تقليل ما يجب أن تحصل عليه الدولة من ضرائب وإتاوات وهو ما يطرح تحديات محاسبية وقانونية تتصلب فحسباً دقيقاً.

اعتمدت الدراسة على تحليل محاسبي لبيانات التقارير المالية المنشورة وفق معايير International Financial Reporting IFRS Standards لشركة إيني الإيطالية Company Financia ENI IM Equity وشركة كونكو - فليبيس الأمريكية COP US Equity Company Financia التين تربطهما اتفاقيات مشاركة إنتاج مع المؤسسة الوطنية للنفط، وتم اشتقاق السعر التحويلي من خلال ضرب السعر المعلن عنه في التقارير الختامية في معدل الإنتاج اليومي المعلن لأصولهما في ليبيا، ولحساب الدخل المصرح به من ليبيا في ظل غياب قيمة مخصصة للدولة الليبية ضمن تلك البيانات؛ كم تم تقدير الدخل المفترض عبر تعديل سعر خام برنت ليتوافق مع جودة الخامات الليبية ومقارنته بالدخل المحقق؛ وقد استخدمت معادلات رياضية لتحديد الفرق بالدولار الأمريكي مما يتيح الكشف عن وجود تسعير تحويلي محتمل.

أظهرت نتائج الدراسة وجود نمط متكرر للانحرافات تتجاوز 3% في ست سنوات من أصل 9 سنوات لشركة إيني؛ مما يعزز احتمالية استخدام آليات تسعير تحويلي لتقليل الدخل المتحقق عن عملياتها في ليبيا؛ أما شركة كونكو رغم تسجيلها لانحرافات مماثلة في بعض السنوات إلا أن هذه الانحرافات لم تكن بنفس الاستمرارية؛ وتوقف تماماً في السنتين الأخيرتين مما تدل المؤشرات على وجود تسعير تحويلي لديها أقل بالمقارنة مع شركة إيني.

الكلمات المفتاحية: التسعير التحويلي، الشركات العالمية العاملة في ليبيا، صناعة النفط والغاز، تخفيض الإيرادات الضريبية.



Transfer Pricing and Accounting Oversight Challenges
From a Tax-Accounting Perspective
Case Study: The Operations of Multinational Oil Companies in Libya
Dr. Suad Ayash Ali Amarif
Assistant Professor – Faculty of Economics – University of Sirte
s.ayash@su.edu.ly

This study aims to analyze gaps in the implementation of Production Sharing Agreements between the Libyan state National Oil Corporation (NOC) and foreign oil companies operating in the oil sector from an accounting and auditing perspective. It focuses on the crude oil pricing mechanism used by foreign companies on one hand and its impact on state revenues on the other hand. A fundamental issue emerges regarding the use of unfair pricing mechanisms by number of companies researched, which would lead to the reduction in the taxes and royalties that the state should rightfully receive. This raises accounting and legal challenges that require thorough scrutiny.

The study is based on an accounting analysis of annual financial report data published in accordance with International Financial Reporting Standards (IFRS) by the Italian company ENI (ENI IM Equity – Company Financials) and the American company ConocoPhillips (COP US Equity – Company Financials), both of which have production sharing agreements with the NOC. The transfer price in the study was derived by multiplying the reported price in the financial statements by the reported daily production rate for their assets in Libya. Since there was no dedicated figure in the data showing Libya's share, the declared income from Libya was calculated. Additionally, the presumed income was estimated by adjusting the Brent crude price to reflect the quality of Libyan crude and comparing it to the reported income. Mathematical equations were used to determine the discrepancy in U.S. dollars, enabling the detection of potential transfer pricing practices.

The study's findings revealed a recurring pattern of deviations exceeding 3% in six out of nine years in the case of ENI, supporting the likelihood that transfer pricing mechanisms were employed to reduce the income declared from its operations in Libya. As for ConocoPhillips, although it recorded similar deviations in some years, they were not as consistent and ceased entirely in the last two years. This indicates that ConocoPhillips is likely engaging in less transfer pricing compared to ENI.

Keywords: Transfer pricing, multinational companies operating in Libya, oil and gas industry, reduction of tax revenues.



مقدمة

يشكل قطاع النفط ركيزة أساسية للاقتصاد الليبي، حيث يعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن تصدير النفط والغاز لتمويل احتياجاته الاقتصادية والمالية. ومع استحواذ الشركات متعددة الجنسيات على النصيب الأكبر من أنشطة هذا القطاع نظراً لما تملكه من تقنيات متطورة تتشأ علاقات شراكة بينها وبين الدولة الليبية مما يؤدي إلى نشوء علاقات شراكة مع الدولة الليبية. ومع ذلك، فإن هذه الشراكات تفرض تحديات محاسبية وضريبية، من أبرزها مسألة تسعير التحويل، وهي آلية تستخدم لتحديد أسعار التعاملات بين الفروع المختلفة للشركات متعددة الجنسيات عبر الدول. ورغم أن هذه الآلية تهدف إلى تحقيق توزيع عادل للأرباح، إلا أن سوء استخدامها قد يؤدي إلى ممارسات مالية غير شفافة تؤثر سلباً على الإيرادات الضريبية للدول المضيفة (OECD, OECD transfer pricing guidelines for multinational enterprises and tax administrations, 2022).

حيث أكدت دراسة (Amidu, Coffie, & Acquah, 2019) أن هناك علاقة قوية بين استخدام تسعير التحويل وإدارة الأرباح، حيث تشتغل الشركات هذه الآلية لتحقيق مكاسب مالية على حساب الالتزامات الضريبية، كما أشار (de Mooij & Liu, 2020) في دراسته إلى أن تنظيم تسعير التحويل يمكن أن يؤثر سلباً على الاستثمار الحقيقي للشركات العالمية، حيث تقلل الشركات من استثماراتها في الدول التي تفرض قيوداً صارمة على هذه الممارسات؛ في حين أظهرت دراسة (Wier, 2020) أن الشركات متعددة الجنسيات في جنوب أفريقيا تتلاعب بأسعار التحويل لنقل الأرباح إلى دول ذات معدلات ضرائب منخفضة مما يؤدي إلى تقليل الضرائب المستحقة. وبين (Kalra & Afzal, 2023). في دراسته أن تسعير التحويل يؤثر بشكل مباشر على الإيرادات الضريبية للدول النامية، حيث تستغل الشركات متعددة الجنسيات الثغرات القانونية لنقل الأرباح إلى دول ذات ضرائب منخفضة، وأن غياب التشريعات الصارمة يسمح للشركات بتجنب دفع الضرائب المستحقة، بالإضافة إلى ذلك تناولت دراسة (Khodayarinejad & Darabpour, 2023) تأثير تسعير التحويل في قطاع النفط والغاز، حيث أكدت أن الشركات متعددة الجنسيات تستخدم هذه الآلية لنقل الأرباح بين الفروع المختلفة بأسعار غير متوافقة مع السوق مما يؤدي إلى تقليل الضرائب المستحقة للدول المنتجة.

تتيح ممارسات تسعير التحويل للشركات نقل الأرباح بين الدول بطرق تؤثر على معدلات الضرائب المستحقة، إذ تستغل هذه الآلية في تقليل الأرباح المحققة داخل الدول ذات الأنظمة الضريبية الصارمة، ونقلها إلى مناطق ذات أعباء ضريبية منخفضة أو تسهيلات قانونية، هذا الوضع يظهر بوضوح الإشكالية المحاسبية والضريبية



في البيئات ذات الأطر التشريعية والتنظيمية الضعيفة، مثل البيئة الليبية، حيث قد تصبح هذه الممارسات عبئاً يثقل كاهل الاقتصاد الوطني (Amidu, Coffie, & Acquah, 2019) (Wier, 2020). يواجه النظام الضريبي الليبي عدة تحديات أبرزها ضعف البنية التشريعية والتنظيمية، مما يؤثر على كفاءة التحصيل الضريبي؛ كما أن نقص الكفاءات المحلية المتخصصة في المجال الضريبي يزيد من تعقيد التعامل مع الممارسات المالية للشركات متعددة الجنسيات، مما يجعل الدولة أكثر عرضة لفقدان الإيرادات الضريبية. فإن تعزيز الأطر الرقابية والتشريعية يعد أمراً ضرورياً لضمان شفافية النظام الضريبي وتحسين الامتثال المالي (Kashada & CPA, 2021) من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في التركيز على تحديات تسعير التحويل من منظور محاسبي وضريبي في قطاع النفط الليبي، من خلال دراسة ممارسات الشركات متعددة الجنسيات، وتحليل تأثيرها على الاقتصاد الوطني، مع تقديم توصيات عملية لتحسين الإطار الرقابي وتعزيز الشفافية المالية.

1. دراسات سابقة

تناولت العديد من الدراسات والتقارير تسعير التحويل بعدة جوانب أهمها: ركزت دراسة (Flaen, 2017) على سلوك نقل الأرباح الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات الأميركية من خلال استراتيجية تسعير التحويل في التجارة داخل الشركة ويكشف النموذج الذي تم استخدامه تأثير الفروقات في معدلات الضرائب، سواء معدلات الضرائب المفروضة على الشركات بين البلدان أو معدل إعادة الضرائب على توزيعات الأرباح مع مرور الوقت على الأسعار المثلى عالمياً التي تحددها الشركات لتحويل الأرباح في الصادرات والواردات داخل الشركة.

حاولت دراسة (Klassen, Lisowsky, & Mescall, 2017) تحليل استراتيجيات وممارسات تسعير التحويل لدى الشركات متعددة الجنسيات اعتماداً على استطلاع رأي شمل المسؤولين الضريبيين في هذه الشركات، مع التركيز على كيفية تأثير هذه الممارسات على تقليل المدفوعات الضريبية وأظهرت النتائج أن التوفير الضريبي المرتبط بممارسات تسعير التحويل يكون أكبر عند الجمع بين ارتفاع الإيرادات الأجنبية، واستفادة الشركات من الدول ذات الأنظمة الضريبية المرنة، علاوة على وجود أولويات داخلية مختلفة لدى الشركات متعددة الجنسيات فيما يتعلق بتسعير التحويل، وترتبط هذه الأولويات ارتباطاً وثيقاً بمستوى الضرائب المبلغ عنها.

حاولت دراسة (Amidu, Coffie, & Acquah, 2019) استكشاف العلاقة بين تسعير التحويل، وإدارة الأرباح، وتجنب الضرائب في الشركات العاملة في غانا، وأظهرت النتائج أن معظم الشركات المشمولة في العينة قد استخدمت استراتيجيات تسعير التحويل لتجنب الضرائب خلال الفترة 2008-2025 وأن هناك علاقة قوية



بين استخدام تسعير التحويل وإدارة الأرباح، مما يؤكد استغلال هذه الشركات لهذه الممارسات لتحقيق مكاسب مالية على حساب الالتزامات الضريبية؛ كما أبرزت الدراسة الضعف في النظم الرقابية، والذي يتيح استمرار هذه الممارسات دون قيود فعالة، مما يستوجب مراجعة السياسات التنظيمية لتعزيز الامتثال الضريبي.

بينما دراسة (Wier, 2020) قدمت أول دليل منهجي مباشر على ممارسات تحويل الأرباح من خلال التلاعب بأسعار التحويل في إحدى الدول النامية، من خلال تحليل بيانات جمركية على مستوى المعاملات في جنوب إفريقيا، تم إجراء اختباراً مباشراً لانحرافات أسعار التحويل عن التسعير المحايد، وأظهرت النتائج أن الشركات متعددة الجنسيات في جنوب إفريقيا تتلاعب بأسعار التحويل بهدف تحويل الأرباح الخاضعة للضريبة إلى دول ذات معدلات ضرائب منخفضة؛ وتشير التقديرات إلى أن الفاقد الضريبي الناتج عن السلع المستوردة وحدها يبلغ حوالي 0.5% من إجمالي إيرادات ضريبة الشركات. كما تظهر الدراسة أن الإصلاحات الموصى بها من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لم تحقق تأثيراً طويلاً على هذه الممارسات.

وقام كل من (قمان و بن شهري، 2020) بدراسة الجانب القانوني والاقتصادي لأسعار التحويل، والتعرف على أهم الإجراءات المتخذة من طرف المشرع في هذا المجال، حيث توصلت الدراسة إلى أن أسعار التحويل ذات فائدة وقيمة بالنسبة للشركة للتحكم في الأداء والأرباح، كما أنها وسيلة للتهرب الجبائي، وأن النظام الضريبي الجزائري لم يغفل عن هذه الظاهرة بل سن مجموعة من التشريعات والإجراءات للتحكم الجيد في أسعار التحويل. وتوصلت دراسة (عيس، 2021) إلى أن اللجوء إلى تقنية أسعار التحويل يهدد ميزانيات الدول إذا لم يتبع ذلك حلول لمعالجة هذه الظاهرة؛ وإن مراقبة حركية الأرباح التي تحققها المؤسسات المرتبطة تحتاج إلى تعاون بين الإدارات الجبائية للدول؛ ويحتاج إلى تطبيق فعلي لما تنص عليه كل من أحكام القانون الجبائي الداخلي والاتفاقيات الجبائية الدولية في هذا الصدد.

2. مشكلة الدراسة:

تتمثل الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة في أن اتفاقيات مقاسمة الإنتاج تنص على نسب محددة من الأرباح تعتمد كأساس لاحتساب الإتاوات والضرائب المستحقة على الشركات الأجنبية لصالح الدولة الليبية. إلا أن بعض الشركات الأجنبية قد تلجأ إلى تقليص الدخل المصرح به من خلال خفض السعر الذي تباع به حصتها من النفط الخام في السوق العالمية، خصوصاً عبر التعامل مع شركات تابعة لها، في ممارسة تتدرج ضمن ما يعرف بالتسعير التحويلي (Transfer Pricing).



وغالبا ما تتفد هذه الممارسات بطريقة معقدة ومحكمة يصعب تتبعها، مستفيدة من الفجوات الرقابية وضعف التنسيق المؤسسي، لا سيما في الأجهزة الضريبية والمالية والفنية التابعة لوزارة النفط ووزارة المالية، والتي تفتقر في أحيان كثيرة إلى الإمكانيات الفنية والبشرية التي تمكنها من اكتشاف مثل هذه العمليات. إن تغطية الشركات الأجنبية لهذه الممارسات تتم بطريقة فائقة التنظيم، تجعل من الصعب إثبات وجود خلل في الالتزام بمبدأ السعر العادل (Arm's Length Principle)، وهو أحد المبادئ الأساسية في المحاسبة الدولية والذي يشترط أن تتم المعاملات بين الأطراف ذات العلاقة كما لو كانت بين أطراف مستقلة وبأسعار السوق. وبالتالي فإن ما يحدث يمثل إخلالاً بالعدالة الضريبية ويمس بحق الدولة في الحصول على إيراداتها المشروعة.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الدراسة لا تهدف إلى تسليط الضوء على ضعف أداء الأجهزة الحكومية أو التشكيك في كفاءتها، بل تركز بشكل أساسي على وجود هذه الممارسة غير العادلة بحد ذاتها، مما يستدعي الحاجة إلى إصلاح إداري وهيكلية لتعزيز أدوات الرقابة والكشف، وتمكين الجهات المعنية من تتبع هذه العمليات وضمان الشفافية في تسعير النفط الخام وتوزيع عائداته. عليه تحاول الدراسة الحالية الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما أوجه القصور في الإطار القانوني والمحاسبي الليبي التي تعيق مواجهة ممارسات تسعير التحويل؟
2. ما تأثير ممارسات تسعير التحويل للشركات العالمية العاملة في قطاع النفط الليبي على حجم الإيرادات الضريبية للدولة؟
3. ماهي الإجراءات المحاسبية والتشريعية المقترحة لتعزيز الرقابة على ممارسات تسعير التحويل في ليبيا؟
3. أهداف الدراسة:
1. الكشف عن أوجه القصور في الإطار القانوني والمحاسبي الليبي لمواجهة ممارسات تسعير التحويل.
2. تقييم تأثير ممارسات تسعير التحويل التي تنتهجها الشركات العالمية العاملة في قطاع النفط الليبي على الإيرادات الضريبية للدولة.
3. اقتراح إجراءات محاسبية وتشريعية لتعزيز الرقابة على ممارسات تسعير التحويل في ليبيا.
4. فرضية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على فرضية أن بعض الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا من خلال اتفاقيات مشاركة الإنتاج، قد تلجأ إلى استخدام آليات تسعير تحويلي تهدف إلى تقليص الدخل المصرح به للدولة الليبية، مستغلة بذلك



ثغرات في النظام الرقابي والضريبي الليبي، الذي يفتقر إلى القدرة على تتبع الإيرادات الدولية المتأتية من بيع النفط. وتستند الدراسة إلى تحليل الفجوة بين الدخل المصرح به في الحسابات الختامية المنشورة للشركات والدخل المفترض حسابه وفقاً للأسعار العالمية المعدلة للإنتاج الليبي.

- الفرضية البديلة (H_1):

يوجد فرق سالب يزيد عن 3% بين الدخل المصرح عنه في الحسابات الختامية والدخل المفترض المحسوب باستخدام أسعار خام برنت المعدلة لإنتاج ليبيا، مما يدل على وجود تسعير تحويلي تقوم به الشركات الأجنبية، ويمكن تقديره كمياً.

- الفرضية العدمية (H_0):

لا يوجد فرق ذو دلالة محاسبية (أي أن الفرق يساوي أو يقل عن 3%) بين الدخل المصرح عنه والدخل المفترض، مما يدل على عدم وجود تسعير تحويلي جوهري يؤثر استخدام التسعير التحويلي على الإيرادات الضريبية.

5. أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعاً يرتبط بالإيرادات العامة للدولة الليبية، في مرحلة تتسم بالحاجة إلى تنمية الموارد وتحقيق الشفافية المالية. كما أن الدراسة تعد محاولة بحثية تتناول تسعير التحويل من منظور محاسبي ضريبي في السياق الليبي، مما يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية أكثر تخصصاً ويساعد صانعي القرار في اتخاذ إجراءات قائمة على فهم علمي وعملي لممارسات الشركات الكبرى.

6. حدود الدراسة

- يقتصر البحث على شركات النفط متعددة الجنسيات العاملة في ليبيا، ولا يشمل الشركات المحلية أو الأجنبية في قطاعات أخرى.
- تركز الدراسة على الجوانب المحاسبية والضريبية دون الخوض العميق في الجوانب القانونية للبحث.
- يعتمد البحث على البيانات المتاحة، مع الإشارة إلى محدودية الوصول إلى البيانات الدقيقة للشركات الخاصة بسبب السرية.

7. منهجية البحث

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج التحليلي لبعض البيانات الواردة في الحسابات الختامية للشركات الأجنبية العاملة في ليبيا والتي ترتبط مع المؤسسة الليبية للنفط باتفاقيات مقاسمة الإنتاج لتوضيح المفاهيم وتفسير



العلاقة بين تسعير التحويل والأثر الضريبي؛ بالإضافة إلى للاستناد إلى تقارير مؤسسات رقابية مثل ديوان المحاسبة الليبي، وتقارير صندوق النقد الدولي، وقواعد بيانات المؤسسات الدولية المعنية بمكافحة التهريب الضريبي.

8. الجانب النظري

يعد تسعير التحويل قضية محورية في مجال الضرائب الدولية، حيث يؤثر على توزيع الأرباح والامتثال الضريبي في الشركات متعددة الجنسيات (Deloitte, APAs: A leading practice to resolve and avoid TP disputes., 2025). ويعتبر أحد العوامل المؤثرة على قيمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تحصلها حكومات الدول المضيفة، فهو يشكل الأساس الذي يعتمد عليه في حساب قيمة الرسوم الجمركية المحصلة وتقدير الأرباح الناتجة عن المعاملات الدولية. ونظراً لأن المعاملات بين الكيانات المرتبطة داخل الشركات متعددة الجنسيات لا تخضع لنفس آليات العرض والطلب التي تؤثر على المعاملات المستقلة، فإن هذا مجالاً للتلاعب من قبل الشركات متعددة الجنسيات. يتم ذلك من خلال تعديل قيمة سعر التحويل سواء برفعه أو خفضه، مما يؤثر بشكل مباشر على قيمة الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة، مما قد يؤدي إلى تقليل الالتزامات الضريبية أو إعادة توزيع الأرباح بطرق تخدم مصالحها المالية (البسطويسى، 2014).

8.1. التسعير التحويلي (Transfer Pricing)

يعد تسعير التحويل أداة استراتيجية تستخدم لنقل الأرباح بين الفروع التابعة للشركات متعددة الجنسيات، مما قد يؤثر بشكل مباشر على الالتزامات الضريبية لتلك الشركات؛ يثير هذا السلوك تحديات رقابية محاسبية وضريبية معقدة، مما يستدعي وضع تنظيمات دقيقة وفعالة لضمان تحقيق العدالة الضريبية والحد من ممارسات التهريب الضريبي. ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2017) فإن تسعير التحويل يشير إلى الأسعار التي يتم تحديدها للمعاملات التجارية بين الأطراف المرتبطة تخصيص الإيرادات والتكاليف بين الكيانات المختلفة داخل المجموعة

حتى يتحقق وجود تسعير التحويل لا بد من توفر شروط تتمثل فيما يلي : (عيس، 2021)

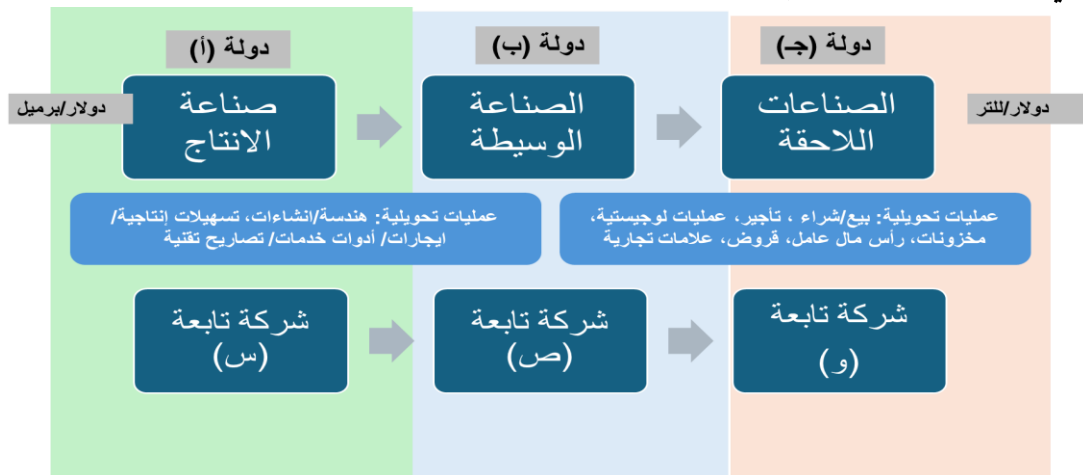
- أن تتم المعاملات بين شركات متصلة أي تنتمي لنفس المجموعة ذات طابع دولي .
- لا تتطابق أسعار المعاملات بين المؤسسات المتصلة مع سعر السوق.
- الاعتماد على معاملات مختلفة كالبيع بسعر أقل أو الشراء بسعر منخفض.

8.2. الجهود الدولية لمعالجة تسعير التحويل

- مبادرة BEPS من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Base Erosion and Profit Shifting)
- الاتفاقيات متعددة الأطراف لتبادل المعلومات الضريبية.
- مبادرات شفافية مثل "EITI" (مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية)، التي انضمت إليها ليبيا رسمياً عام 2007 ثم انسحبت لاحقاً.

8.3. ممارسات تسعير تحويل في صناعة النفط والغاز

- المخطط التالي يوضح آلية تسعير التحويل في قطاع النفط والغاز عبر ثلاث دول (الدولة أ، الدولة ب، الدولة ج)، حيث يتم تقسيم عملية الإنتاج والتوزيع إلى ثلاث مراحل رئيسية: (Bates & PTB , 2024)
- المرحلة الأولى (الإنتاج) الدولة: أ تشمل عمليات الاستخراج والهندسة والتشييد التي تتم بين الشركات التابعة.
 - المرحلة الثانية (النقل والتخزين) الدولة ب: تتضمن المعاملات بين الشركات التابعة فيما يخص اللوجستيات، التأجير، والخدمات المالية.
 - المرحلة الثالثة (التوزيع والبيع) الدولة ج: تشمل عمليات البيع والشراء، الخدمات القانونية، التوزيع النهائي، وتحديد أسعار التحويل بين الشركات التابعة



الشكل رقم (1) مخطط تدفقات تسعير التحويل والمعاملات بين الشركات التابعة في صناعة النفط والغاز

(Bates & PTB , 2024)

يظهر الشكل آلية التسعير التحويلي بين الشركات التابعة في دول مختلفة، مما يوضح كيفية انتقال الإنتاج والتكاليف عبر مراحل متعددة في سلسلة القيمة. ويوضح المخطط كيفية توزيع المخاطر والعوائد عبر الشركات



التابعة، وعملية التدقيق المستمر الذي تمارسه الهيئات الضريبية لضمان الامتثال للمعايير الضريبية الدولية، ويمكن أن يؤثر توزيع الإيرادات والتكاليف بين الشركات التابعة على الالتزامات الضريبية في كل دولة، مما يؤكد أهمية الاستشارات المتخصصة لضمان إدارة صحيحة وشفافة لهذه العمليات

الجدول رقم (1) تأثير تسعير التحويل على الإيرادات الضريبية

العنصر	الوصف
تسعير التحويل	آلية تستخدمها الشركات لنقل الأرباح بين الفروع عبر الدول
الدولة ذات الضريبة المرتفعة	تتأثر بانتقال الأرباح، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية
الدولة ذات الضريبة المنخفضة	تستفيد من تحويل الأرباح إليها، مما يزيد الاستثمارات في بيئتها الاقتصادية
الإدارة الضريبية	تواجه تحديات في مراقبة هذه العمليات وضمان الشفافية
التأثير على الاقتصاد الليبي	انخفاض الإيرادات الضريبية بسبب تحويل الأرباح للخارج

8.4. ممارسات التسعير التحويلي في القطاع النفطي الليبي

يواجه قطاع النفط في ليبيا تحديات كبيرة تتعلق بممارسات التسعير التحويلي التي تعتمد عليها بعض الشركات العالمية لتحقيق مكاسب ضريبية وتقليل الالتزامات المالية داخل الدولة؛ وتشمل هذه الممارسات عدة استراتيجيات تهدف إلى نقل الأرباح إلى مناطق ذات ضرائب منخفضة، مما يؤثر على العوائد المالية التي تحصل عليها ليبيا من مواردها النفطية.

8.5. أبرز ممارسات التسعير التحويلي:

- نقل النفط الخام بين الفروع الدولية بأسعار مخفضة: يوضح تقرير Deloitte لعام 2022 أن ليبيا لا تمتلك قواعد رسمية للتسعير التحويلي، مما يتيح للشركات مرونة في تحديد أسعار المعاملات بين الفروع، مع قدرة إدارة الضرائب على إعادة تقييم المعاملات غير العادلة (Deloitte, 2022) أي تقوم بعض الشركات النفطية تقوم ببيع النفط الخام من فرعها في ليبيا إلى فروع أخرى في دول ذات ضرائب منخفضة بأسعار تقل عن السعر العالمي، مما يقلل من الأرباح المعلنة داخل ليبيا ويحول جزءا كبيرا من العوائد إلى مناطق ذات ضرائب أقل.
- فرض رسوم إدارية واستشارية مرتفعة: تلجأ بعض الشركات إلى فرض رسوم إدارية وخدمية على فروعها في الدول النامية تحت مسميات استشارات أو خدمات إدارية، مما يؤدي إلى تحويل جزء كبير من الأرباح إلى الشركة الأم، مما يؤدي إلى تقليل الأرباح الخاضعة للضريبة في تلك الدول (Shay, 2016).



- استخدام شركات وسيطة في مناطق مالية دولية: وفقاً لتقرير OECD (2023)، غالباً ما تستخدم الشركات متعددة الجنسيات في قطاع النفط شركات وسيطة (Trading Arms) مسجلة في مراكز مالية مثل جنيف وسنغافورة لتنفيذ عمليات البيع والشراء؛ هذه الاستراتيجية تستخدم لتحويل الأرباح إلى مناطق ذات ضرائب منخفضة، مما يقلل من الإيرادات الضريبية التي يمكن أن تحصل عليها الدول المصدر، مثل ليبيا (OECD, 2023).

8.6. تأثير ممارسات التسعير التحويلي على الاقتصاد الليبي:

يمثل التسعير التحويلي واحدة من القضايا المهمة التي تؤثر على اقتصادات الدول النامية، بما في ذلك ليبيا؛ هذا المفهوم يتعلق بتحديد أسعار المعاملات بين الكيانات المرتبطة داخل نفس المجموعة التجارية، مثل الشركات الأم وفروعها أو الشركات التابعة، وتتفاقم هذه التحديات في ليبيا بسبب ضعف الإطار التنظيمي وغياب السياسات الشفافة، مما يجعل الدولة أكثر عرضة للممارسات غير العادلة التي تستغل الثغرات الضريبية فيما يلي أهم التأثيرات الاقتصادية للتسعير التحويلي في ليبيا: (PwC, 2025)

<https://taxsummaries.pwc.com/libya/corporate/group-taxation>

- غياب تنظيم التسعير التحويلي قد يؤدي إلى تحويل الأرباح إلى خارج البلاد، مما يقلل من الإيرادات الضريبية التي يمكن أن تستخدم في تمويل الخدمات العامة والبنية التحتية.
- عدم وجود إطار تنظيمي واضح يمكن أن يشجع على ممارسات التهرب الضريبي، مما يضر بالاقتصاد الوطني ويزيد من عدم المساواة بين الشركات المحلية والمتعددة الجنسيات.
- الشركات التي تستغل التسعير التحويلي قد تتمتع بميزة تنافسية غير عادلة على حساب الشركات المحلية التي تلتزم بالقوانين الضريبية، مما يضر بالاقتصاد المحلي.

8.7. الإطار القانوني والمحاسبي لتسعير التحويل في ليبيا

يعد نجاح السياسات الضريبية في الحد من ممارسات التسعير التحويلي مرهوناً بمدى وضوح وكفاءة الإطارين القانوني والمحاسبي في الدولة؛ في ليبيا، يعاني هذا الإطار من ضعف مؤسسي وغياب تشريعات صريحة تنظم تسعير التحويل بشكل مباشر، مما يترك المجال مفتوحاً أمام الشركات الأجنبية، وخاصة العاملة في قطاع النفط، لاستغلال الثغرات القانونية، لذا، نحاول من خلال هذا الجزء تحليل البيئة القانونية والمحاسبية ذات العلاقة لتقييم مدى جاهزيتها لمواجهة هذه الممارسات.



8.7.1. النظام الضريبي الليبي ومعالجته لتسعير التحويل

8.7.1.1. قانون ضرائب الدخل

يعد القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل الإطار التشريعي الأساسي لنظام الضرائب في ليبيا. ينظم هذا القانون آليات فرض الضرائب على الدخل ويحدد نطاقها: (قانون ضرائب الدخل، 2010).

- يخضع للضريبة كل دخل متحقق داخل ليبيا أو خارجها، سواء كان متعلقاً بالشركات الوطنية أو بفروع الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا، بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو أهدافها، وذلك وفقاً للأحكام المحددة في هذا القانون.

- يعرف القانون الشركات بأنها تلك التي تشملها التشريعات المنظمة للنشاط التجاري، ويخضع فروع الشركات الأجنبية للضريبة بناءً على الأرباح المتحققة من أنشطتها داخل ليبيا، بغض النظر عن تنظيمها أو شكلها القانوني.

- يتم تحديد الضريبة سنوياً بعد انتهاء السنة الضريبية، إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك. وفي الحالات التي تبرز فيها مخاوف من التهرب الضريبي، يتيح القانون للإدارة الضريبية الحق في تقدير الدخل المستحق للضريبة أثناء السنة الضريبية، وربط الضريبة وتحصيلها مع الالتزام بتطبيق العقوبات المنصوص عليها عند اللزوم.

- تتمتع الضرائب والمبالغ المستحقة للدولة بموجب هذا القانون بامتياز قانوني على أموال المدينين أو الجهات الملتزمة بتحصيلها وتوريدها للخزانة العامة، بحيث تأتي هذه الامتيازات في المرتبة الثانية بعد ديون النفقة والمصروفات القضائي

على الرغم من فرض الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية، إلا أن هناك نقصاً في:

- غياب نصوص واضحة ومباشرة تنظم تعاملات الأطراف ذات العلاقة.
- معايير لتحديد السعر العادل للمعاملات بين الشركات ذات العلاقة.
- قواعد تنظم التسعير التحويلي (Transfer Pricing Rules)
- الالتزام بالإفصاح عن المعاملات البينية.
- آليات للمراجعة أو إعادة التسعير من قبل الإدارة الضريبية.



8.7.1.2. نظام الاتفاقيات الضريبية الثنائية

تعاني ليبيا من محدودية اتفاقيات منع الازدواج الضريبي، مما يزيد من تعقيد مراقبة عمليات التسعير التحويلي، ويتيح للشركات استغلال الفجوات القانونية لصالحها (مصلحة الجمارك، التشريعات الجمركية)

<https://customs.gov.ly/legislation/conventions>

8.7.2. الإطار المحاسبي في ليبيا

8.7.2.1. ضعف الإفصاح والرقابة المحاسبية

تعد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أداة أساسية لتعزيز الشفافية والمواءمة في الأنظمة المحاسبية على مستوى العالم؛ من بين هذه المعايير، يبرز معيار IFRS 8 المتعلق بقطاعات التشغيل، ومعيار IAS 24 الخاص بالإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة، والذان يهدفان إلى تحسين جودة المعلومات المالية المتاحة للمستثمرين وأصحاب المصلحة؛ إلا أن تطبيقها الفعلي يتطلب وجود بيئة محاسبية تتسم بالكفاءة والالتزام (Ball, 2006)

يعاني الإطار المحاسبي في ليبيا من أوجه قصور عديدة تتعلق بالإفصاح والرقابة أبرزها:

- غياب معايير محاسبية وطنية مستقلة: لا توجد معايير محاسبية ليبية معتمدة رسمياً، مما يترك الشركات أمام خيارات متعددة، مثل اعتماد معايير IFRS أو اللجوء إلى معايير محلية قديمة أو نظم محاسبية مصممة خصيصاً.
 - تبني جزئي للمعايير الدولية في القطاع النفطي: يعتمد القطاع النفطي الليبي جزئياً على معايير IFRS، إلا أن هذا التبني يعزى غالباً إلى ضغوط الشركاء الأجانب وليس إلى سياسات وطنية شاملة.
 - ضعف الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة: لا توجد لوائح تلزم الشركات بالإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، مما يؤدي إلى قصور في الشفافية والمساءلة.
 - غياب التدقيق المنتظم من هيئات رقابية مستقلة: تعاني التقارير المالية من ضعف التدقيق، مما يترك المجال مفتوحاً للتلاعب وضعف الثقة في البيانات المالية.
- هذه التحديات تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير إطار محاسبي وطني يتماشى مع المعايير الدولية ويعزز من مستوى الإفصاح والرقابة المحاسبية، مما يدعم بيئة الأعمال المحلية ويزيد من ثقة المستثمرين.

8.7.2.2. المؤسسات المعنية بالرقابة المالية والضريبية

- مصلحة الضرائب: يتمثل دورها في تحصيل الضرائب ومراجعة الإقرارات؛ إلا أنه لا تمتلك أدوات تحليل تسعير التحويل.



- ديوان المحاسبة: يصدر تقارير سنوية للرقابة على المال العام لكن لا يملك سلطة مباشرة على الشركات الأجنبية.

- المؤسسة الوطنية للنفط: من ضمن مهامها التعاقد مع الشركات الأجنبية وتحصيل حصة الدولة بالإضافة إلى أنها تمتلك قاعدة بيانات مهمة، لكنها غير متاحة للجهات الضريبية.

8.7.3. الوضعية القانونية للشركات النفطية الأجنبية

8.7.3.1. الاتفاقيات النفطية (EPSA) Exploration and Production Sharing Agreement

- الاتفاقيات الموقعة بين المؤسسة الوطنية للنفط وشركات النفط الأجنبية تنص على تقاسم الإنتاج.
- يتم تحديد حصة الشركة الأجنبية بالكمية، وليس بالربح المحقق.
- تنشئ بعض الشركات فروعاً محلية وتقوم ببيع حصتها داخل أو خارج ليبيا، مما يفتح باباً لممارسات تسعير تحويلي.

8.7.3.2. عدم فرض ضرائب على أرباح بعض الشركات

بسبب طبيعة الاتفاقيات النفطية، قد لا تخضع بعض الشركات لقانون الضرائب الليبي، مما يعيق تطبيق قواعد تسعير التحويل.

8.7.4. السياسات والإجراءات التنظيمية للحد من ممارسات التسعير التحويلي في قطاع النفط الليبي

تتبع المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا إطاراً تنظيمياً شاملاً يهدف إلى مكافحة ممارسات التسعير التحويلي والتهرب الضريبي الذي قد تمارسه الشركات العالمية العاملة في قطاع النفط والغاز. يستند هذا الإطار إلى اللوائح المالية والإدارية الصادرة بموجب القرار رقم (267) لسنة 2007 والقرار رقم (256) لسنة 2021، التي تنظم الجوانب المالية والإدارية للمؤسسة. تهدف هذه اللوائح إلى ضمان حصول الدولة الليبية على نصيبها العادل من الإيرادات النفطية، ومراقبة التزامات الشركات الأجنبية الضريبية، وتقييد تحويل الأرباح عبر آليات تسعير غير عادلة. ويعد الامتثال لهذه اللوائح أداة أساسية لتطبيق سياسات التسعير التحويلي التي تعكس الأنشطة الاقتصادية الفعلية داخل ليبيا، والحد من ممارسات التهرب الضريبي؛ ومن بين الاستراتيجيات التي تعتمد عليها المؤسسة الوطنية للنفط ما يلي: (اللائحة المالية والإدارية للمؤسسة الوطنية للنفط، 2007 - 2021).

- إلزام الشركات النفطية باتباع آليات شفافة في عمليات البيع: لا يسمح للشركات ببيع النفط لنفسها أو لشركات تابعة لها بشكل مباشر، بل يجب أن تتم عمليات البيع من خلال عروض تنافسية، مما



يحد من إمكانية التلاعب بالأسعار، ومع ذلك، تواجه الدولة الليبية تحديات في تطبيق هذه الآلية نظرا لظروف السوق وتقلباته.

- الرقابة المالية والإدارية على الشركات النفطية : وفقاً للائحة المالية للمؤسسة الوطنية للنفط المعتمدة بموجب قرار رقم 267 لسنة 2007، يتم فرض إجراءات رقابية صارمة لضمان الامتثال للمعايير المالية ومنع أي تجاوزات تتعلق بالتسعير التحويلي.
- تنظيم العلاقات التجارية وفقاً للائحة الإدارية للمؤسسة الوطنية للنفط: بموجب قرار رقم 256 لسنة 2021، يتم تحديد الإطار الإداري الذي يحكم تعاملات الشركات النفطية، بما في ذلك آليات المراقبة والتدقيق لضمان عدم استغلال الثغرات القانونية في عمليات التسعير.

9. الجانب التحليلي:

اتخذت المؤسسة الوطنية للنفط (NOC) في ليبيا ووزارة النفط والغاز الليبية على مر السنين عدة إجراءات لمراقبة ومنع ممارسات التسعير التحويلي من قبل شركاء شركات النفط الأجنبية. تهدف هذه السياسات إلى ضمان حصول ليبيا على نصيب عادل من الإيرادات، ومنع الشركاء الأجانب من تحويل الأرباح عبر تسعير غير عادل، سيتم التركيز في هذه الدراسة على حالة شركتي ((إيني الإيطالية) ENI IM Equity- Company Financia وشركة كونكو- فيليبس الأمريكية COP US Equity- Company Financia النفطية العاملة في ليبيا:

9.1 شركة (إيني الإيطالية) ENI IM Equity- Company Financia

شركة إيني الإيطالية (ENI) هي شركة طاقة متكاملة تأسست عام 1953 ويقع مقرها الرئيسي في روما، إيطاليا؛ تبلغ القيمة السوقية للشركة حوالي 44.7 مليار يورو، بينما وصلت إيراداتها السنوية إلى 88.8 مليار يورو في عام 2024. تعمل الشركة في أكثر من 60 دولة، بما في ذلك إيطاليا، أوروبا، الولايات المتحدة، آسيا، وأفريقيا، حيث تركز على استكشاف وإنتاج النفط والغاز، تكرير النفط، تجارة الغاز الطبيعي والغاز المسال، وتطوير الطاقة المتجددة. تسعى Eni إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050 من خلال الاستثمار في التكرير الحيوي، احتجاز الكربون، وتقنيات الطاقة النظيفة. كما تمتلك الشركة اتفاقية تقاسم إنتاج وامتياز نفطي مع المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، تشمل تطوير حقول الغاز البحرية واستثمارات في مشاريع الطاقة المستدامة (<https://craft.co/eni> <https://jpt.spe.org/eni-ink>).



الجدول رقم (2) حسابات السعر التحويلي لشركة إيني الإيطالية (ENI)

السنة	الإنتاج اليومي ألف برميل يوميا	السعر المفصح عنه في القوائم المالية	سعر خام برنت دولار/برميل	السعر المعدل للخام الليبي	الدخل المصرح به في ليبيا مليون دولار امريكي	الدخل الحقيقي بسعر برنت معدل بالفروق مليون دولار امريكي	تقدير الفرق مليون الدولار الأمريكي	السعر التحويلي دولار/برميل
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	
	وفقا لحسابات الختامية	وفقا لحسابات الختامية	المنشور *	سعر خام برنت - 2 دولار	الإنتاج اليومي X السعر المصرح به	الإنتاج اليومي X السعر المعدل للخام الليبي	(5) - (6)	(1) / (7)
2015	89.00	46.3	52.32	50.32	1,504	1,635	-131	-4.02
2016	84.00	39.18	43.64	41.64	1,201	1,277	-75	-2.46
2017	87.00	50.06	54.13	52.13	1,590	1,655	-66	-2.07
2018	86.00	65.47	71.34	69.34	2,055	2,177	-121	-3.87
2019	101.00	59.26	64.3	62.3	2,185	2,297	-112	-3.04
2020	56.00	37.06	41.96	39.96	758	817	-59	-2.9
2021	67.00	66.62	70.86	68.86	1,629	1,684	-55	-2.24
2022	58.00	92.39	100.93	98.93	1,956	2,094	-138	-6.54
2023	59.00	74.87	82.49	80.49	1,612	1,733	-121	-5.62
2024	60.00	73.64	80.52	78.52	1,613	1,720	-107	-4.88

المصدر: إعداد الباحثة وفقا لحسابات الختامية لشركة إيني الإيطالية (ENI) المراجعة من وكالة بلومبرج (Bloomberg) <https://www.bloomberg.com>

تعتمد شركة ENI سعرا مفصحا عنه في القوائم المالية أقل من سعر خام برنت، مما يشير إلى تسعير تحويل داخلي قد يكون له تأثير مباشر على الأرباح المسجلة محليا.

يعتمد التحليل على مقارنة السعر المصرح به من قبل الشركة مع السعر المعدل لخام برنت (بخصم \$2 كفروق جودة وتكاليف نقل)، ثم حساب الفروق في الدخل وتقدير السعر التحويلي (Transfer Pricing Gap).

- الدخل المصرح به = الإنتاج اليومي × السعر المصرح به × عدد الأيام في السنة.

- الدخل الحقيقي المتوقع = الإنتاج اليومي × السعر المعدل للخام الليبي × 365.

- الفرق في الدخل = الدخل المصرح به - الدخل الحقيقي

- السعر التحويلي = الفرق في الدخل / الإنتاج اليومي / 365

* وفقا لنشرة سعر وكالة الطاقة الأمريكية



- يظهر من خلال البيانات الموضحة بالجدول أن السعر التحويلي أقل بكثير من السعر المعدل للخام الليبي مما يعكس استراتيجية تسعير تهدف إلى خفض الدخل المصرح به في ليبيا.
- في عام 2015 كان السعر المفصح عنه 46.3 دولار للبرميل، بينما كان سعر خام برنت 52.32 دولار، أي بفارق 6.02 دولار لكل برميل؛ السعر المعدل للخام الليبي بعد التعديل كان 50.32 دولار، مما يعني أن التسعير الداخلي أقل من السعر العالمي بحوالي 4 دولارات للبرميل.
 - أكبر فرق في الدخل سنة 2022 (138.5 مليون دولار)، حيث كان السعر المصرح به (92.39 دولار) أقل من السعر المعدل (98.93 دولار) بـ 6.54 دولار للبرميل، مما يشير إلى احتمال وجود ممارسات تحويلية.
 - أقل فرق سنة 2021 (54.8 مليون دولار)، لكن الفرق استمر في جميع السنوات، مما يؤثر على اتساق في تخفيض القاعدة الضريبية.
 - متوسط السعر التحويلي حوالي 3.7 دولار/برميل، وهو انحراف كبير عن سعر السوق.
 - بناء على هذه الفروقات، كان الدخل المصرح به وفق القوائم المالية 1,504,055,500 دولار، لكن الدخل الحقيقي حسب سعر السوق المعدل بلغ 1,634,645,200 دولار.
 - هذا يعني أن الفرق بين الدخلين كان -130,589,700 دولار، مما أدى إلى تخفيض الدخل المسجل محليا وبالتالي تقليل الضرائب المحتسبة على الشركة.
 - يتضح أن الفرق بين الدخل المصرح به والدخل الحقيقي يتراوح بين 54 مليون دولار إلى 138 مليون دولار سنوياً؛ وتبين أن أكبر فجوة سجلتها الشركة كانت في عام 2022 (-138,451,800 دولار)،
 - شركة ENI تعتمد سياسة تسعير تحويلي أكثر تحفظاً، مما يؤدي إلى فروقات كبيرة بين الدخل الحقيقي والدخل المصرح به، مما قد يكون له تأثير كبير على الإيرادات الضريبية الليبية.

الجدول رقم 3 الفرق بين الدخل المصرح به والدخل الحقيقي

السنة	السعر التحويلي (دولار)	الفرق في الدخل (دولار)
2015	(4.02)	(130,589,700.00)
2016	(2.46)	(75,423,600.00)
2017	(2.07)	(65,732,850.00)
2018	(3.87)	(121,479,300.00)
2019	(3.04)	(112,069,600.00)
2020	(2.9)	(59,276,000.00)



(54,779,200.00)	(2.24)	2021
(138,451,800.00)	(6.54)	2023
(121,026,700.00)	(5.62)	2024
(106,872,000.00)	(4.88)	2025

نلاحظ أن السعر التحويلي كان أقل من السعر السوقي في جميع السنوات؛ مما أدى إلى فجوات مالية كبيرة بين الدخل الحقيقي والدخل المسجل محليا؛ أكبر فرق كان في عام 2022 (-138 مليون دولار)، حيث كان السعر التحويلي (-6.54 دولار)، هذه الفروقات تؤثر على الإيرادات الضريبية للحكومة الليبية، إذ يتم احتساب الضرائب بناء على الدخل المصرح به، وليس الدخل الحقيقي وفقا للأسعار العالمية.

9.2. شركة (كونكو - فيليبس الأمريكية) COP US Equity- Company Financia

شركة كونكو - فيليبس الأمريكية (ConocoPhillips) هي شركة مستقلة في مجال استكشاف وإنتاج النفط والغاز، يقع مقرها الرئيسي في هيوستن، تكساس، الولايات المتحدة. تبلغ القيمة السوقية للشركة حوالي 118.8 مليار دولار أمريكي، بينما وصلت إيراداتها السنوية إلى 54.7 مليار دولار في عام 2024. تعمل الشركة في 14 دولة، حيث تدير عملياتها عبر ستة قطاعات تشغيلية. تشمل أنشطتها إنتاج ونقل وتسويق النفط الخام، الغاز الطبيعي، الغاز الطبيعي المسال، والبيتومين، مع التركيز على التوسع في موارد الطاقة التقليدية وغير التقليدية، مع الالتزام بالاستدامة البيئية وتقليل الانبعاثات الكربونية؛ في ليبيا، تمتلك ConocoPhillips اتفاقية تقاسم إنتاج وامتياز نفطي مع المؤسسة الوطنية للنفط، حيث تشارك في تطوير حقول شركة الواحة للنفط في حوض سرت (<https://www.conocophillips.com/operations/>)

الجدول رقم (4) حسابات السعر التحويلي لشركة كونكو - فيليبس الأمريكية (COP)

السنة	الإنتاج اليومي ألف برميل يوميا	السعر المفصح عنه في القوائم المالية	سعر خام برنت دولار/برميل	السعر المعدل للبخام الليبي	الدخل المصرح به في ليبيا مليون دولار أمريكي	الدخل الحقيقي بسعر برنت معدل بالفروق مليون دولار أمريكي	تقدير الفرق مليون الدولار الأمريكي	السعر التحويلي
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	
	وفقا للحسابات الختامية	وفقا للحسابات الختامية	المنشور*	سعر خام برنت - 2 دولار	الإنتاج اليومي X السعر المصرح به	الإنتاج اليومي X السعر المعدل للبخام الليبي	(5) - (6)	(7) / (1)
2018	36	63.92	71.34	69.34	840	911	-71	-5.42
2019	38	58.69	64.3	62.3	814	864	-50	-3.61
2020	8	36.76	41.96	39.96	107	117	-9	-3.2

* وفقا لنشرة سعر وكالة الطاقة الأمريكية



-3.53	-48	930	882	68.86	70.86	65.33	37	2021
-4.55	-60	1,300	1,240	98.93	100.93	94.38	36	2022
-1.52	-27	1,410	1,384	80.49	82.49	78.97	48	2023
-1.78	-31	1,376	1,344	78.52	80.52	76.74	48	2024

المصدر: إعداد الباحثة وفقا للحسابات الختامية لشركة كونكو-فيليس الأمريكية الممثلة من وكالة بلومبرج (Bloomberg) <https://www.bloomberg.com>

باستخدام نفس المنهجية شركة COP تتبع نهجا مشابها لشركة ENI، حيث يكون السعر المفصح عنه في القوائم المالية أقل من السعر العالمي لخام برنت؛ يظهر أن الفروقات المالية لهذه الشركة أقل نسبيا من شركة ENI، مما قد يعكس إستراتيجية مختلفة في إدارة الإيرادات

- أكبر فرق في الدخل سنة 2018 (71.2 مليون دولار) مع سعر تحويلي 5.42 دولار/برميل.
- أقل فرق: سنة 2023 (26.6 مليون دولار) بسعر تحويلي 1.52 دولار/برميل، مما قد يعكس تحسنا في الشفافية أو تغيرا في السياسات.
- متوسط السعر التحويلي: 3.3 دولار/برميل، مع انخفاض ملحوظ بعد 2022، ربما بسبب ضغوط رقابية.
- والفرق بين الدخل المصرح به والدخل الحقيقي يتراوح بين 9 مليون دولار إلى 71 مليون دولار سنويا، وهو أقل مقارنة بشركة ENI؛ وبناء على البيانات الواردة في الجدول تبين أن أكبر فجوة سجلتها الشركة كانت في عام 2018 (-71,189,892 دولار)، مما يشير إلى وجود تأثير واضح لتسعير التحويل على الأرباح المسجلة.

لتوضيح الفروقات في الأسعار وتأثيرها على الدخل المحلي يتبين:

في عام 2018، كان السعر المفصح عنه (63.92) دولار، بينما كان سعر خام برنت 71.34 دولار، بفارق 7.42 دولارات لكل برميل؛ السعر المعدل للخام الليبي كان (69.34) دولار، مما يعني أن الشركة سجلت أسعارا أقل من السعر العالمي بحوالي 5 دولارات للبرميل. بناء على هذه الفروقات، كان الدخل المصرح به وفق القوائم المالية 839,937,708 دولار، بينما كان الدخل الحقيقي حسب السعر المعدل 911,127,600 دولار، بفارق -71,189,892 دولار.

الجدول رقم (5) الفروقات في الأسعار وتأثيرها على الدخل المحلي

السنة	السعر التحويلي (دولار)	الفرق في الدخل (دولار)
2018	(5.42)	- 71,189,892
2019	(3.61)	- 50,011,059
2020	(3.20)	- 9,351,884
2021	(3.53)	- 47,730,722



- 59,825,106	(4.55)	2022
- 26,630,400	(1.52)	2023
- 31,185,600	(1.78)	2024

- COP لديها سياسة تسعير تحويل أقل تحفظاً من ENI، لكنها لا تزال تعتمد تسعيراً داخلياً يقلل من الإيرادات المحلية؛ يتبين من خلال البيانات الواردة في الجدول أن أكبر فرق كان في عام 2018 (-71 مليون دولار)، حيث كان السعر التحويلي (-5.42 دولار)، مما يعكس تأثير التسعير على الإيرادات المحلية.

- الفروقات المالية في شركة COP أقل من ENI، مما يعني أن التأثير على الإيرادات الضريبية الليبية كان أقل نسبياً.

9.3. مقارنة بين شركتي (إيني الإيطالية) ENI IM Equity- Company Financia وشركة كونكو -

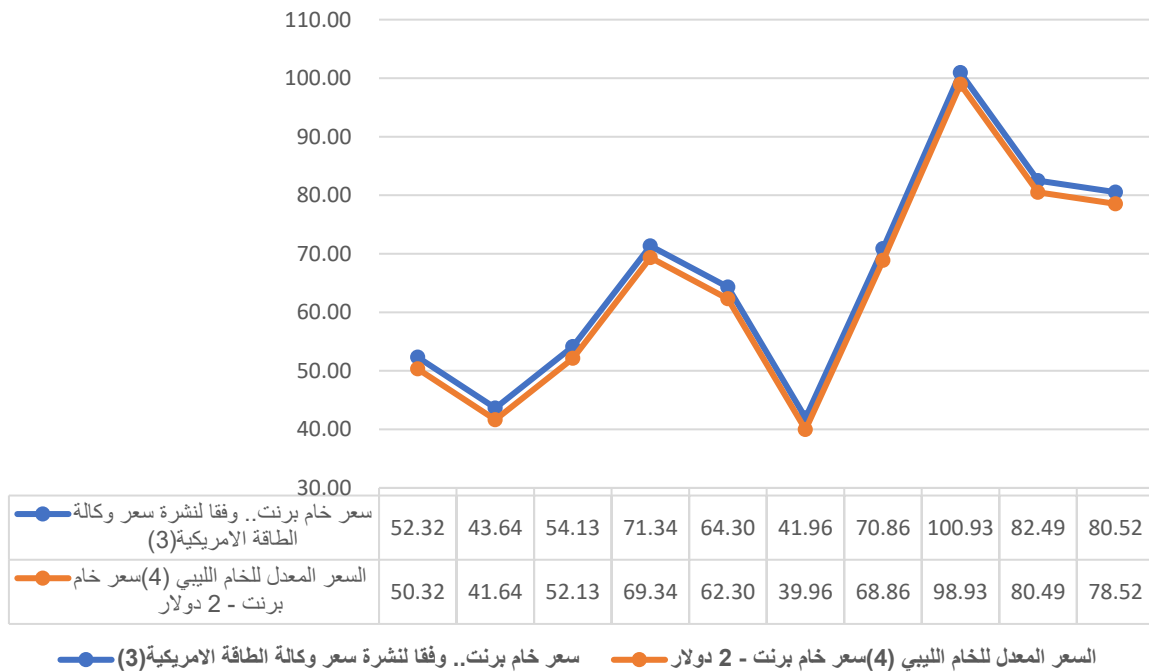
فيليبس الأمريكية COP US Equity- Company Financia

تظهر شركة ENI اتساقاً واضحاً في تبني أسعار تحويل أدنى من المستوى السوقي مقارنةً بأسعار السوق المرجعية (خام برنت معدّل)، مما قد يشير إلى اتباع استراتيجية ضريبية مخططة بدقة لتعظيم تحويل الأرباح إلى دول ذات أنظمة ضريبية أكثر ملاءمة؛ بينما تشير بيانات شركة COP إلى تراجع ملحوظ في فروق الأسعار بدءاً من عام 2022، وهو ما يمكن تفسيره بتغير في السياسات المحاسبية الداخلية للشركة أو تأثير تطورات السوق النفطية العالمية على سياسات التسعير.

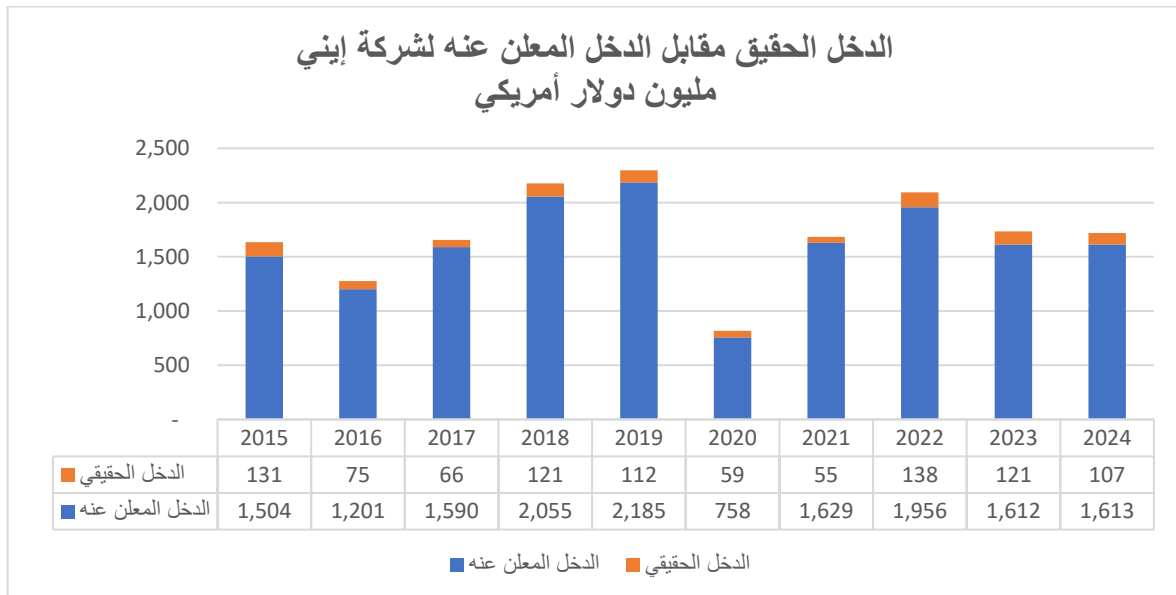
9.3.1. الاتجاه العام للسعر التحويلي للشركتين:



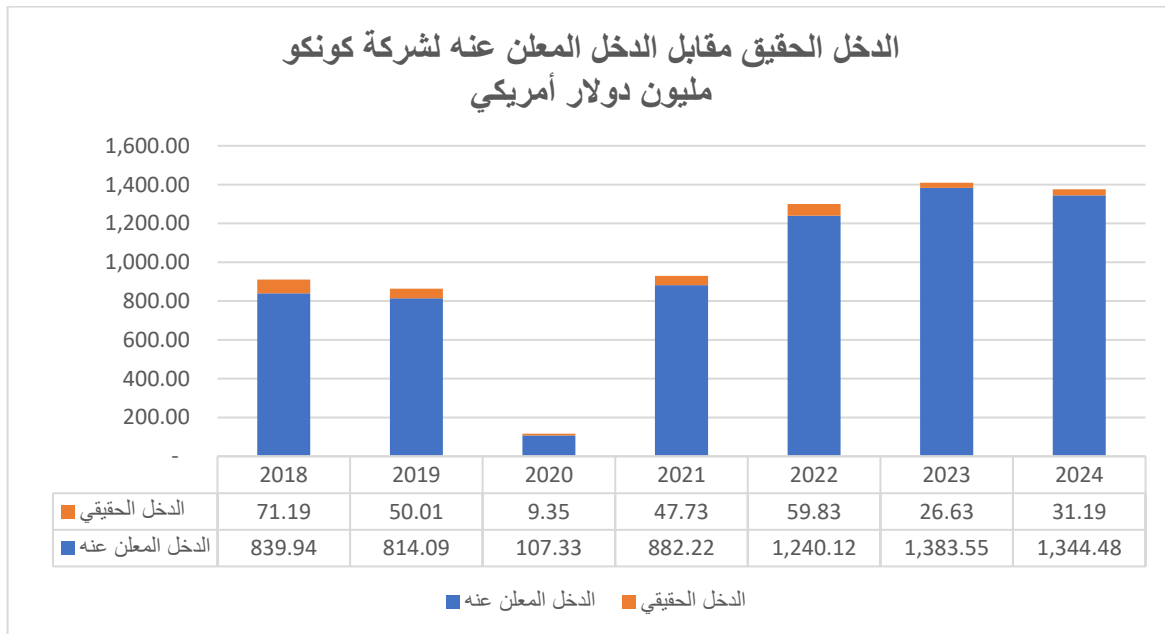
سعر خام برنت والسعر المعدل للخام الليبي



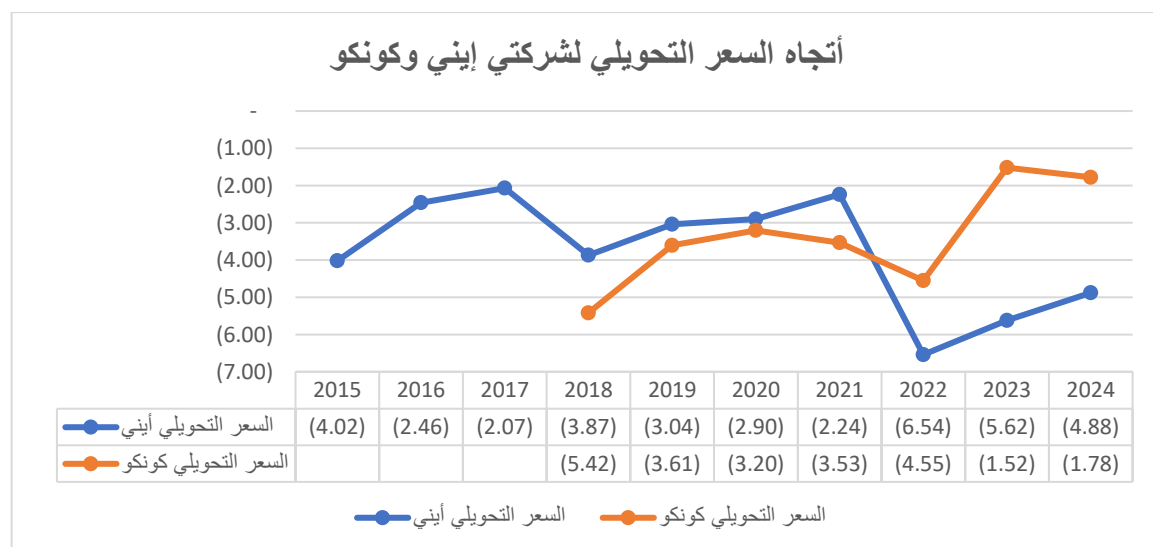
الشكل رقم (1) يوضح سعر خام برنت والسعر المعدل للخام الليبي



الشكل رقم (2) الدخل المحقق مقابل الدخل المعلن عنه لشركة إيني (ENI)



المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المجمعة من وكالة بلومبرج (Bloomberg)
الشكل رقم (3) الدخل المحقق مقابل الدخل المعلن عنه لشركة كونكو (COP)



المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المجمعة من وكالة بلومبرج (Bloomberg)
الشكل رقم (4) اتجاه السعر التحويلي لشركتي إيني (ENI) وكونكو (COP)



- تمثل الاشكال البيانية أعلاه اتجاه السعر التحويلي للشركتين ENI - COP عبر السنوات، يمكن ملاحظة التغيرات السنوية في أسعار التحويل ومدى التقارب أو التباعد بين الشركتين.
- يقارن الرسم البياني بين الإيرادات المعلنة للشركتين مقابل الأداء الفعلي المالي؛ ويظهر الفجوات بين القيم المعلنة والفعالية كما يقارن أسعار النفط العالمية (Brent Price) مع الأسعار المحسوبة في السوق الليبي (Adjusted Libyan Price) للإشارة إلى تأثير السوق العالمي والمحلي.
 - شركة (ENI) لوحظ استقرار نسبي خلال الفترة 2016-2020، مع انخفاض ملحوظ في عام 2022- (6.54) مما يعكس تأثيرا كبيرا لعوامل سوقية أو تنظيمية؛ أما بالنسبة لشركة (COP) لوحظ تقلب مستمر مع تراجع ملحوظ عام 2018 (-5.42) وتحسن نسبي بعد ذلك.

9.3.2. حجم الفروقات في الدخل بين الشركتين

لدى شركة ENI سياسة تسعير تحويل أكثر تحفظاً مقارنة بـ COP، مما أدى إلى فجوات مالية أكبر بين الدخل الحقيقي والدخل المسجل محليا COP؛ لديها سياسة أقل تحفظاً لكنها لا تزال تعتمد تسعيراً داخلياً يقلل الإيرادات المصرح بها في ليبيا، مما يؤثر على الضرائب المستحقة للفروقات المالية لشركة ENI تؤثر بشكل كبير على الضرائب المحلية، حيث قد تؤدي إلى تقليل العوائد الضريبية للحكومة الليبية بمئات الملايين من الدولارات سنوياً.

الجدول رقم (6) حجم الفروقات في الدخل بين الشركتين

الانحراف عن 3%		
السنة	ENI	COP
2015	5.68%	
2016	3.28%	
2017	1.14%	
2018	2.91%	5.48%
2019	2.13%	3.14%
2020	4.83%	5.71%
2021	0.36%	2.41%
2022	4.08%	1.82%
2023	4.51%	-1.08%
2024	3.63%	-0.68%

المصدر إعداد الباحثة



9.4. تطبيق الفرضيات على الانحرافات (عن 3%)

الفرضية البديلة H_1 : إذا كان الانحراف عن معدل 3% موجبا (أي أن السعر المحقق أقل من المفترض بنسبة تفوق 3%)، فإن هذا يشير إلى وجود سعر تحويلي.

الفرضية العدمية H_0 : إذا كان الانحراف أقل من أو يساوي 3% (سواء موجبا أو سالبا)، فلا يمكن إثبات وجود تسعير تحويلي

الجدول رقم (7) الانحرافات (عن 3%)

هل يتجاوز 3%؟	COP الانحراف عن (3%)	هل يتجاوز 3%؟	ENI الانحراف عن (3%)	السنة
غير متوفر		نعم ☒	5.68%	2015
غير متوفر		نعم ☒	3.28%	2016
غير متوفر		لا ☒	1.14%	2017
نعم ☒	5.48%	لا ☒	2.91%	2018
نعم ☒	3.14%	لا ☒	2.13%	2019
نعم ☒	5.71%	نعم ☒	4.83%	2020
لا ☒	2.41%	لا ☒	0.36%	2021
لا ☒	1.82%	نعم ☒	4.08%	2022
لا ☒	-1.08%	نعم ☒	4.51%	2023
لا ☒	-0.68%	نعم ☒	3.63%	2024

المصدر إعداد الباحثة

الجدول رقم (8) النتائج العددية

نسبة التكرار	عدد السنوات التي تجاوز فيها الانحراف 3%	الشركة
60%	6 من 10 سنوات	ENI
~42.9%	3 من 7 سنوات (من المتوفر فقط)	COP

المصدر إعداد الباحثة

9.5. تفسير النتائج وتطبيق الفرضيات

- بالنسبة لـ ENI، 60% من السنوات تظهر انحرافاً موجبا يتجاوز 3%، مما يشير إلى نمط متكرر وواضح من السعر التحويلي.
- بالنسبة لـ COP، فقط 3 من أصل 7 سنوات تتجاوز الانحراف المسموح، وبالتالي النمط أقل وضوحاً من ENI، وقد لا يكون ممنهجاً بالقدر ذاته.



- نقبل الفرضية البديلة H_1 بالنسبة لشركة ENI: تشير البيانات إلى وجود تسعير تحويلي منظم نسبياً.
- لا يمكن رفض الفرضية العدمية H_0 بالكامل بالنسبة لشركة COP: توجد مؤشرات على وجود تسعير تحويلي في بعض السنوات، ولكنها ليست كافية للإثبات المنهجي أو بناء استنتاج عام.

9.6. النتائج والتوصيات والأبحاث المستقبلية

9.6.1. النتائج

بعد استعراض الإطار النظري، وتحليل السياق الضريبي والمحاسبي في ليبيا، ومناقشة تطبيقات تسعير التحويل لدى الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط، تشير النتائج بوضوح إلى:

1. أن شركة ENI أظهرت نمطاً متكرراً لانحرافات تتجاوز 3% في ست سنوات من أصل تسع، ما يعزز احتمالية استخدام آليات تسعير تحويلي لتقليل الدخل الظاهر عن عملياتها في ليبيا. ويبدو أن هذا السلوك ليس عرضياً بل منهجياً، إذ تكرر في بداية ونهاية فترة الدراسة، مما يدعم فرضية الدراسة (H_1) .

2. شركة COP، ورغم تسجيلها لانحرافات مماثلة في بعض السنوات، إلا أن هذه الانحرافات لم تكن بنفس الاستمرارية، وتوقفت تماماً في السنتين الأخيرتين، ما يجعل من المؤشرات على وجود تسعير تحويلي لديها أقل وضوحاً بالمقارنة مع ENI.

3. الدراسة تدعم الفرضية الأساسية H_1 ، وتؤكد أن هناك مؤشرات قوية على ممارسة تسعير تحويلي، خاصة من قبل شركة ENI نتيجة غياب نظام تتبع محاسبي ورقابي متكامل في الأجهزة الحكومية الليبية، مما يستدعي إصلاحاً إدارياً وهيكلية في هذا الجانب، دون أن تحل الأجهزة الحكومية الحالية وحدها مسؤولية ذلك القصور.

9.6.2. التوصيات:

1. تحديث القوانين الضريبية لتشمل تحديثات صريحة تعالج التسعير التحويلي.
2. تأسيس وحدة مختصة بتسعير التحويل داخل مصلحة الضرائب تكون مهمتها فحص ملفات التسعير ومراجعة المعاملات بين الأطراف المرتبطة.
3. الانضمام إلى المبادرات الدولية: مثل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) ومشروع BEPS التابع لمنظمة OECD لتبادل المعلومات الضريبية



4. تبني سياسة تسعير مرجعية للنفط الليبي تقوم على مقارنة منتظمة بين أسعار التصدير والأسعار العالمية المرجعية (مثل برنت).
5. فرض عقوبات على الانحرافات الكبيرة في التسعير.
- 9.6.3 آفاق أبحاث مستقبلية
1. دراسة أثر تطبيق قواعد التسعير التحويلي على جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط.
2. دراسة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لمراجعة ملفات تسعير التحويل.



المراجع

- البسطويسى، مروه أحمد عبد الرحمن (2014). مدخل محاسبي مقترح لتطبيق مبدأ السعر المحايد في تسعير التحويلات الدولية "دراسة تطبيقية". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 1(1)، 49-77. doi:10.21608/masf.2014.62866
- عمر، قمان، وسعيد، بن شهري. (2020). أسعار التحويل إشكالية الجباية الدولية: الجزائر نموذجا. مجلة دراسات جبائية، 9، 115-128. doi:https://asjp.cerist.dz/en/article/143282
- عيس، سهيلة. (2021). أسعار التحويل من منظور القانون الجبائي الجزائري والاتفاقيات الجبائية الدولية. الدراسات القانونية المقارنة، 7(1)، 2639-2657. doi:https://asjp.cerist.dz/en/article/156803
- قانون ضرائب الدخل. (2010). قانون رقم 7 لسنة 2010 م بشأن ضرائب الدخل. سرت: مصلحة الضرائب في ليبيا، دولة ليبيا.
- اللائحة المالية والإدارية للمؤسسة الوطنية للنفط. (2007 - 2021). قرار رقم 267 لسنة 2007 م اللائحة المالية للمؤسسة الوطنية للنفط؛ قرار رقم 256 لسنة 2021 م اللائحة الإدارية للمؤسسة الوطنية للنفط. doi:https://customs.gov.ly/legislation/conventions
- Amidu, M., Coffie, W., & Acquah, P. (2019). Transfer pricing, earnings management and tax avoidance of firms in Ghana. *Journal of Financial Crime*, 26(1), pp. 235-259. doi:https://doi.org/10.1108/JFC-10-2017-0091
- Ball. (2006). International Financial Reporting Standards (IFRS): pros and cons for investors. *Accounting and business research*, 36(sup1), 5-27.
- Bates , W. L., & PTB , C. L. (2024). Oil & gas industry transfer pricing and intercompany transactions: Expert consulting on related party transactions. Bates White LLC. Bates White LLC. doi:https://www.bateswhite.com/media/pnc/4/media.384.pdf](https://www.bateswhite.com/media/pnc/4/media.384.pdf
- de Mooij, R., & Liu, L. (2020). At a Cost: The Real Effects of Transfer Pricing Regulations. 36(1), pp268-306. doi:https://doi.org/10.1057/s41308-019-00105-0
- Deloitte. (2022). International Tax Libya Highlights 2022. Deloitte. Global. doi:https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/global/Documents/Tax/dttl-tax-libyahighlights-2022.pdf?utm_source=chatgpt.com.
- Deloitte. (2025). APAs: A leading practice to resolve and avoid TP disputes. Deloitte Global. doi:https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/global/Documents/Tax/dttl-tax-tp-apas.pdf
- Flaen, A. (2017). The Role of Transfer Prices in Profit-Shifting by U.S. Multinational Firms: Evidence from the 2004 Homeland Investment Act. *Proceedings. Annual Conference on Taxation and Minutes of the Annual Meeting of the National Tax Association*. 110, pp. 1-40. Philadelphia November 9, 2017: National Tax Association. doi:https://www.jstor.org/stable/26794400



- Kalra, A., & Afzal, M. (2023). Transfer pricing practices in multinational corporations and their effects on developing countries' tax revenue: a systematic literature review. *International Trade, Politics and Development*, 7(3), 172-190. doi: <https://doi.org/10.1108/ITPD-04-2023-0011>
- Kashada, A., & CPA. (2021). *Libya Corporate Tax Guide*. Libya: Kashada Certified Public Accountants. doi: [Libya Tax Guide 2021](#)
- Khodayarinejad, H., & Darabpour, M. (2023). Transfer Pricing of Multinational Enterprises in the Oil and Gas Industries and the Method of Coping with It. *Private Law Research*, 12(45), 241-282. doi: <https://doi.org/10.22054/jplr.2024.74073.2753>
- Klassen, K., Lisowsky, P., & Mescall, D. (2017). Transfer Pricing: Strategies, Practices, and Tax Minimization. 34(1), 455-493. doi: <https://doi.org/10.1111/1911-3846.12239>
- OECD. (2017). *OECD Transfer Pricing Guidelines for Multinational Enterprises and Tax Administrations*. Paris: OECD Publishing. doi: <http://dx.doi.org/10.1787/tpg-2017-en>
- OECD. (2022). *OECD transfer pricing guidelines for multinational enterprises and tax administrations*. Organisation for Economic Co-operation and Development. doi: <https://doi.org/10.1787/0e655865-en>
- OECD. (2023). *Oil commodity trading and addressing the risk of illicit financial flows*, Development Co-operation Directorate. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, OECD.
- PwC. (2025). *Tax Summaries: Corporate - Group taxation in Libya*. PwC. Retrieved. doi: <https://taxsummaries.pwc.com/libya/corporate/group-taxation>
- Shay. (2016). An overview of transfer pricing in extractive industries. *International taxation and the extractive industries*. doi: <https://www.elibrary.imf.org/display/book/9781475539660/ch003.xml>
- Wier, L. (2020). Tax-motivated transfer mispricing in South Africa: Direct evidence using transaction data. *Journal of Public Economics*, 184, 104153, 1-16. doi: <https://doi.org/10.1016/j.jpubeco.2020.104153>.
- <https://craft.co/eni> <https://jpt.spe.org/eni-ink> (بلا تاريخ). doi: <https://craft.co/eni> <https://jpt.spe.org/eni-inks-8-billion-agreement-to-develop-two-gas-fields-offshore-libya> <https://www.conocophillips.com/operations/> (n.d.). doi: <https://energycapitalpower.com/conocophillips-targets-greater-production-at-waha-concession-in-libya>.